JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (9)
20-شباط-2023
https://jaspss.com

بحث بعنوان

دور التفتيش الإداري في الوصول للتقدم في المؤسسات الحكومية

عبد الرحمن مفلح رشراش بني خالد

مفتش مالي واداري

بلدية الخالدية

الملخص

يعد التفتيش الإداري من العمليات الهامة لضمان سير المؤسسات ،بفضلها تستطيع المنظمة تطوير إنتاجها والوصول إلي المراتب العليا واستخدام مواردها بكفاءة وفعالية ومتابعة وقياس أداء العاملين فمن خلالها تحقق الخطط والتعليمات والمبادئ الصادرة على أكمل وجه، ومن خلالها يتم وصول المؤسسات والمنظمات إلى مراحل كبيرة من التقدم الإداري والوظيفي.

Abstract

Administrative inspection is one of the important processes to ensure the functioning of institutions, thanks to which the organization can develop its production, reach higher ranks, use its resources efficiently and effectively, and monitor and measure the performance of employees. Through it, the plans, instructions, and principles issued are fully realized, and through it, institutions and organizations reach great stages of administrative and functional progress.

المقدمة

إن المؤسسة الناجحة هي التي تضع خططها وبرامجها وفق أهدافها المرسومة ، وتسعى إلى تنفيذها بما يكفل تحقيق الأهداف بشكل يضمن استمرار نجاحها ودورها في المجال الذي تعمل فيه ولكن جودة هذه الخطط والبرامج التي تضعها إدارة المؤسسة لا يمكن الحكم على نجاحها إلا من خلال التنفيذ، وحتى تتأكد هذه الإدارة من أن التنفيذ يتم وفق الأهداف، لا بد من ممارسة عملية التفتيش الإداري على أسس واضحة ومدروسة ؛ لذلك يعد التفتيش إحدى الدعائم الأساسية التي ترتكز عليها المؤسسة في تحقيق أهدافها ويعتبر التفتيش الإداري إحدى وظائف الادارة الرئيسية والذي يبدأ بعملية التخطيط والتنظيم والتوجيه ثم التفتيش.ونجاح الادارة يتوقف على تنفيذ هذه المهام بكفاءة عالية.ووظيفة التفتيش ليست منفصلة عن وظائف الادارة الأخرى بل هي مكملة لها. وتعتبر وظيفة التفتيش هامة كغيرها من وظائف الادارة لكافة أنواع المشاريع والمنشآت بغض النظر عن نوع النشاط الذي تمارسه أو كيفية هذا المشروع للقطاع العام أو الحكومي أو القطاع الخاص كما أن وظيفة التفتيش الإداري يمارسها جميع المديرين والمشرفين وعلى مختلف المستويات الادارية ولكن ضمن حدود معينة لكل واحد منهم (بسطامي, & محمد 2020).

يمكن القول أن التفتيش الإداري هو حجر الزاوية في أداء المؤسسات وذلك لأنه يعمل على إظهار نقاط الانحراف في المنظمة وبمختلف المستويات وبما يساهم في تصحيح الأخطاء بسرعة.ولقد اتسمت أجهزة التفتيش في مجال القطاع العام بشكل كبير فشملت عملية التفتيش على السلطة التنفيذية والرقابة على الأجهزة الحكومية المختلفة وكذلك شملت عملية التفتيش الإداري القطاع الخاص بكافة أنشطته واعماله ومستوياته (عبده قناوى, & إخلاص، 2015).

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن عمليات التفتيش الإداري قد تتناقص في الكثير من المؤسسات والمنظمات وبالتالي انتشار الفساد الوظيفي والإداري وجاء هذا البحث لتوضيح دور التفتيش الإداري في الوصول للتقدم في المؤسسات الحكومية.

أهداف البحث

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو بيان وتوضيح دور التفتيش الإداري في الوصول للتقدم في المؤسسات الحكومية من خلال معرفة مفهوم التفتيش الإداري وتوضيح أهميته في المؤسسات والمنظمات المختلفة.

اسئلة البحث

- ما المقصود بالتفتيش الإداري؟
- ما أهمية التفتيش الإداري؟
- ما أهداف التفتيش الإداري؟
- كيف يؤثر التفتيش الإداري على تقدم المؤسسات؟

أهمية البحث

تكمن اهمية البحث من الناحية النظرية في تعزيز واثراء المكتبة العربية لدور التفتيش الإداري في الوصول للتقدم في المؤسسات الحكومية اما من الناحية العلمية فهي تساعد في اتخاذ القرارات لكبار المسؤولين في المؤسسات الحكومية لدور التفتيش الإداري في الوصول للتقدم في المؤسسات الحكومية.

الدراسات السابقة

دراسة الخطيب, & محمد عرفان. (2014)، بعنوان :"**الرقابة الإدارية على تطبيق أحكام قانون العمل–تفتيش العمل**": في المراحل الأولى من التدخل التشريعي المقنن، أدرك المشرع الاجتماعي الثغرات المطبقة في لوائحه الإلزامية، ومدى التجاوزات والمخالفات التي تحدث لهذه اللوائح. لهذا السبب يجب أن نستند إلى السلطات القضائية لضمان التطبيق الصحيح لقواعدها. لكن نوع وخصائص لوائحها التي تدمج البعد الإنساني – الاجتماعي مع البعد الاقتصادي – المربح تجعله واضحًا جدًا بالنسبة له أنه لا ينبغي أن نؤسس فقط على القضاء ولكن أيضًا على المراقبة، والتي على الرغم من كفاءتها تعتبر غير كافية لضمان التطبيقات الصحيحة للوائحها التي تحتاج إلى تدخل خاص يسمى التدخل الإداري أو "تفتيش العمل" لذلك، ومنذ إنشائها في عام 1919، جعلت منظمة العمل الدولية (ILO) مسألة تفتيش العمل ذات أهمية قصوى واعتبرتها مكونًا رئيسيًا لوظيفتها. لذلك صادقت منظمة العمل الدولية على العديد من الاتفاقيات والتوصيات التي تتناول تفتيش اللبور في مجالات العمل الثلاثة: الصناعة التجارية، ثم الزراعية، وأخيراً البحرية. تلعب جميع هذه القوانين اليوم دورًا مهمًا في تنفيذ العديد من سجلات منظمة العمل الدولية في نطاق تفتيش العمل على مستويات مختلفة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني. ونتيجة لذلك، يسعى البحث من خلال التركيز على جانب التفتيش في المجالات التجارية الصناعية وفي إطار لوائح قانون العمل إلى ربط تحليل الثبات لهذه المراقبة بالمنهجية المقارنة بين التشريع الدولي من جهة و التشريعات الفرنسية السورية من جهة أخرى. لتأكيد أهميتها والكفاءة التي احتلتها وواقع وجودها. إلى جانب ذلك، سيتعرف المشرع السوري على التجارب القانونية المقارنة من أجل معرفة القصور والقصور في هيكله التشريعي، وتحفيزه أيضًا على البحث عن أفضل الحلول القانونية للعديد من القضايا القانونية التي يتعامل معها، ووضعها القواعد واللوائح التشريعية

التي تعمل على تطوير ورفع كفاءة فعالية هذه المراقبة. في ضوء ذلك، يتم البحث في إطار الرقابة المطبقة كخطوة أولية للنظر في إطار التنفيذ ودراسة الهيكل المؤسسي للموارد البشرية وكخطوة أخرى دراسة الآليات ومقاربات المعالجة والعقبات التي تعترضها.

دراسة عبده قناوى, & إخلاص (2015)، بعنوان :"**التفتيش والإجراءات الإدارية كوسيلة لحماية المساهمين**": برزت ضرورة الاهتمام بالتشريعات المتعلقة بالشركات وبحماية المساهمين فيها وتشجيع الاستثمار للأثر الذي أحدثته في الاقتصاد العالمي. تناول البحث تعريف السهم والشركة وأجهزتها وكذلك أنواع الحماية التقليدية المتمثلة في فلسفة كشف المعلومات والحماية القضائية كما تناول الباحث الحماية الإدارية المتمثلة في التفتيش والإجراءات الإدارية في القانون السوداني والإنجليزي والمصري والسعودي. اثبت الواقع العملي ضعف الجمعيات العامة للمساهمين للقيام بدورها في تحقيق الرقابة وهيمنة مجلس الإدارة علي أعمال الشركة. اتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي لعرض البيانات التي تحصل عليها عن طريق المراجع التقليدية والمراجع الالكترونية الحديثة (الانترنت) وقد استخدم الباحث في جمع البيانات الميدانية عده وسائل منها التقارير السنوية واجتماعات الجمعية العامة لبعض البنوك وأجراء المقابلات الشخصية مع بعض موظفي مسجل الشركات وبعض المساهمين. وقد واجه الباحث عدة صعوبات أهمها اتساع موضوع الدراسة وتعدد أبعادها. قد تمخض البحث عن عدة نتائج أهمها –: • قدم قانون الشركات لسنة 1925 م المعمول به الآن والذي لم يطرأ عليه أي تعديل وهو مستمد من القانون الإنجليزي لعام 1908 م والذي طرأت عليه عدة تعديلات • فشل فلسفة كشف المعلومات في حماية المساهمين نسبة لعدم تمكن المسجل التجاري من استقاء المعلومات الصحيحة وذلك لان السودان قطر شاسع مترامي الإطراف ولا تتوفر لديه وسائل الإعلام المتخصصة وكذلك جهل المساهمين لحقوقهم. foss. V. Harbottle . • تعقيدات الحماية القضائية

والمتمثلة في قضية • قصور القانون في بعض القواعد الخاصة بالمراقبين مثل عدم النص علي مساءلة المراقبين إذا علموا بأخطاء مجلس الإدارة وتستروا عليها ه • الوقت الذي يستغرقه التفتيش غير محدد • إذا توصلت إجراءات التفتيش إلي وجود مخالفة تعاد الإجراءات برمتها للقضاء رغم الوقت الذي استغرقته. • لا يقبل قرار المفتشين في أي إجراء قانوني فهو يعتبر بينة رأي أو خبرة. • استحالة إجراء التفتيش بناء علي طلب المساهم الفرد أو المساهمين الذين يملكون اقل من 10 % من الأسهم. • افتقار مكتب المسجل التجاري للإمكانيات المادية والبشرية. • الروتين الذي يغتال العمل المكتبي وبدائية الوسائل المستخدمة تعد من معوقات عمل التفتيش. وأخيرًا أصبح من الضروري تعديل قانون الشركات لسنة 1925 م ليصبح مواكبًا للتغيرات.

دراسة بسطامي, & محمد. (2020)، بعنوان :"**الرقابة الادارية ودورها في مكافحة الفساد الاداري في الجزائر**": من خلال ما سبق ذكره في دراستنا والتي تطرقنا فيها إلى قضية الفساد الإداري والتي أصبحت اليوم ظاهرة متفشية بصورة ملفته للانتباه بسبب انتشا رها الواسع في جميع المجتمعات بالإضافة إلى توفر الوسط الملائم لها. ولهذا يجب أن تكون هناك رقابة إدارية للحد من انتشار هذه الظاهرة والتي أصبح يصعب التحكم في محاربته وهذا ما تطرقنا له في الفصل الأول من دارستنا أما في الفصل الثاني في موضعنا هذا فعرضنا آليات مكافحة الفساد الإداري ومدي فاعلية أجهزة الرقابة للحد من هذه الظاهرة وذالك من خلال معالجتنا للإشكالية: ما مدى فاعلية أجهزة الرقابة الإدارية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر؟ وقد توصلنا في إجابتنا عن هذا التساؤل إلى أن الفساد الإداري ليس محدد في مفهومه وذالك راجع إلى وجود إشكال وأنواع مختلفة من الفساد بالإضافة إلى نتائجه المتمثلة في مساوئه التي تمس الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والإداري في المجتمع. لكن دورها بالغ، أما الرقابة الإدارية فلن تنجح إن لم تكن مبنية على

مارحل وأساليب بسيطة الأهمية في نجاح العملية الرقابية وتقييم الأداء الفعلي في إطار تحديد المعايير وتحديد الانحارف فإهمال هذه المارحل يؤدي إلى فشل الرقابة الإدارية كما أن إتباع التدابير الرقابية ،وتصحيحه من طرف الهيئات هو بمثابة أداة فعالة للرقابة وذلك مثل التفتيش والتحقيق وفحص الشكاوي والإشراف الإداري والتحقيق الإداري. أما بخصوص آليات الرقابة المتخصصة والتي أسس له ع بموجب القوانين منها قانون رقم ا المشر كالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذالك الديوان الوطني لقمع الغش 01-06 فالأول مجرد هيئة استشارية لا تملك إاردة ملزمة بالإضافة إلى 10/05 المستحدث بموجب الأمر احتكار السلطة التنفيذية تعيين أعضائها أما الثاني فهو هيئه لا تتمتع بالاستقلالية لمازولة مهامه الخاتمــة 78 أما مجلس المحاسبة فهو يفتقر إلى تفعيل الأدوات الرقابية والذي أصبح مجرد هيئه جامدة في كثير من الأحيان. إذن كل هذه النقائص والعارقيل أدت إلى انتشار آفة الفساد في كافة الميادين وهذا ما يفسر كثرة قضايا اختلاس الأم ولا رقيب بالإضافة إلى قضايا الفساد ال العامة وبقيت بدون لا حسيب والوطني الكبرى والتي لم تتحرك كل هذه الهيئات والآليات لمحاربتها. وبعد كل سبق من نتائج المتوصل إليها نورد أهم الاقتارحات والإصلاحات للحد من ظاهرة الفساد الإداري: يجب توفر الإرادة السياسية الجادة والحقيقية من قبل القيادة لمحاربة الفساد على مستوى الدولة والمجتمع. تجريم كل أنواع الفساد وخاصة بعض السلوكيات السلبية في المجتمع كالوساطة • والمحسوبية وكذالك جارئم الرشوة والتزوير والاختلاس. تبني إستارتجية جديدة ضد الفساد في جميع الميادين • تطوير النظم • تشريعات الحالية وتطبيق القانون على الجميع باختلاف المراك. ضرورة إصلاح ذهنية الموظف باعتماد معايير موضوعية في اختيار الموظف الكفـء • ضمان استقلالية أجهزة الرقابة على السلطة التنفيذية والنازهة عند الفصل في جارئم الفساد • الإداري. ضرورة تطوير دور الرقابة والمسائلة للهيئات والمؤسسات العليا.

دراسة عبيد, & محمود. (2018)، بعنوان :"**أثر التّفتيش في الرّقابة على إنهاء عقد العمل في ظلّ قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة (2000م)**": تناولتْ هذه الدراسة أثر التّفتيش في الرّقابة على إنهاء عقد العمل في ظلّ قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة (2000م) ؛ فهي تبحث في الأسس القانونية التي تستند إليها تلك الرقابة، وقانون العمل الفلسطيني لسنة (2000)،والقواعد التي نصّت عليها بعضُ التشريعات العربية مثل قانون العمل الاردني وباقي القوانين الاخرى المقارنة. لقد تناول الباحث في هذه الدراسة أثر التّفتيش في الرّقابة على إنهاء عقد العمل في ظلّ قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة (2000م)؛ فناقش الباحث الاحكام العامة لعقد العمل، وتعريفه وفق القانون الفلسطيني والقوانين المقارنة، وتعريف العامل وصاحب العمل والمنشاة، وتعريف الرقابة الادارية على الانهاء في القانون الفلسطيني وفي القوانين المقارنة،وتعريف انهاء والانتهاء لعقد العمل الفردي من قبل اطرافه،وتبيان الحالات التي ينتهي بها عقد العمل الفردي والتطرق إلى الاسباب الارادية واللارادية لانهاء عقد العمل حسب القانون الفلسطيني وحسب بعض القوانين المقارنة،وتبيان ماهية التفتيش حسب القانون الفلسطيني، وموقف القوانين المقارنة، وناقش الباحث مفهوم المفتش حسب القانون الفلسطيني والقوانين المقارنة وسلطته الفعلية في التفتيش، والية التفتيش وشروط المفتش العامة والخاصة، وموقف التشريعات المقارنة من ذلك، وناقش الباحث المهام والواجبات المتعلقة بالمفتش وصلاحيته ومهام صاحب العمل في مواجهة المفتش حسب كل من القانون الفلسطيني مقارنة مع بعض القوانين المقارنة، ومن ثم ناقش الباحث اثر الرقابة على التفتيش على انهاء عقد العمل من الجزاء الذي يقع على المفتش في حالة مخالفته للقوانين والانظمة المعمول بها، وكذلك ناقش الباحث معيقات مفتشي العمل والية حمايتهم، ومن ثم ناقش الباحث دور المفتش في الرقابة على انهاء عقد العمل، ونطرق وعرض بعض قرارات المحاكم فيما يخص التشريعات المتعلقة ببعض الاموروالمتعلقة بموضوع الدراسة. وفي خاتمة

هذه الدراسة والتي كانت بعنوان أثر التّفتيش في الرّقابة على إنهاء عقد العمل في ظلّ قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة (2000م) "دراسة مقارنة" يبين الباحث أهمّ النتائج التي توصل إليها مع الإشارة إلى مجموعة من التوصيات لعلها تلقى اهتماماً من المشرع الفلسطيني في المستقبل والاخذ بها او بجزء منها والعمل على تطبيقه على ارض الواقع.

تعريف التفتيش الإداري

عملية التفتيش الإداري هي عملية تستطيع إدارة المؤسسة من خلالها تعرف مدى تطابق إجراءات التنفيذ وخطواته ووسائله مع الخطط الموضوعة ، وعند اكتشاف انحرافات في التنفيذ أو ضعف في الأداء ، أو أي سبب قد يؤثر على سير عمليات التنفيذ وتحقيق الأهداف ، يمكن أن تقوم الإدارة باتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها التصحيح والتوجيه والإرشاد ،وفي ضوء ذلك فإن للتفتيش الإداري علاقة بمجالين مهمين من مجالات العمل في أية مؤسسة ، وهما المتابعة والتقويم ، ومراقبة الانجاز والأداء ، وعليه فهي تهتم بتنظيم الجهود الخاصة بالعمل وفقا للخطط والبرامج في إطار اهداف المؤسسة ، كما تعنى بقياس النتائج العملية ومقارنتها بأهداف الخطط ، وتشخيص أسباب تدني الأداء أو الجودة وتحديدها ليسهل تصحيحها أو تعديلها أو تبديلها أو تطويرها بما يضمن تلاشي الضعف وتحسين الجودة والاتقان للعمل المنجز (عبيد, & محمود 2018).

أهمية التفتيش الإداري

فيما يلي بعض العوامل التي توضح في أهمية التفتيش الإداري : (عبده قناوى, & إخلاص(2015))

1. تحقيق الأهداف التنظيمية

عملية التفتيش تقيس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التنظيمية وتبرز الانحرافات إن وجدت، وتضع الأساس للإجراءات التصحيحية. فالتفتيش يضمن أن المنظمة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف التنظيمية.

2. تحفيز الموظفين

يجعل الموظفين يفهموا بوضوح ما الذي سيتم تقديره أو حتى مكافأته وما الذي سيتم تثبيطه ومعاقبته، وبالتالي يتم تحفيز الموظفين للحصول على مكافآت وتجنب العقوبات، وبالتالي يساعد التفتيش الإداري المنظمات على تحقيق أداء أفضل وتحقيق نتائج أفضل.

3. الاستخدام الفعال للموارد

أهم وظيفة للتفتيش هي مقارنة الأداء الفعلي بالنتائج المتوقعة. وهذا بدوره يساعد المديرين على فهم ما ينقصهم وكيف يمكنهم تحسين عمليات التشغيل، وباستخدام هذه المعلومات يمكن للمسؤولين استخدام جميع الموارد المتاحة بكفاءة ومنع إلحاق الضرر بها.

4. المحافظة على الانضباط

عملية التفتيش الإداري تحافظ على الانضباط داخل الشركة. فعندما يكون هناك فهم واضح لما هو منبوذ وما هو موضع تقدير، فإن الموظفين سيكونون منضبطين ويقومون بفعل ما يجب القيام به ولن يفعلوا أي أفعال منبوذة، مما يخلق قوة عاملة مستقرة ومنضبطة.

5. تخطيط السلوك البشري

نظرًا لأنه يتعين على جميع المنظمات الاعتماد على الأفراد للعمل، فهذه المنظمات بحاجة إلى التفتيش على السلوك البشري لموظفيها. فهو ينظم هذا السلوك البشري ويمنع الموظفين من التصرف بتهور وسلبية. ويقوم التفتيش بذلك عن طريق فرض عقوبات إذا لم يستوف الموظفون المعايير الأخلاقية المتوقعة. على سبيل المثال، غالبًا ما يتخذ المديرون إجراءات تأديبية ضد الموظفين الذين يأخذون إجازة غير مصرح بها.

6. تحقيق الكفاءة والفاعلية

يمكن لنظام التفتيش الجيد دائمًا أن يعزز بشكل كبير كفاءة وفعالية المنظمة. وعادة ما يقوم بذلك عن طريق تحديد العيوب في أداء المنظمة واقتراح طرق للتحسين. ويستخدم المديرون التفتيش لتحقيق أهدافهم بهذه الطريقة.

أهداف التفتيش الإداري

تكمن الغايات المطلوبة من التفتيش الإداري فيما يلي : (غزال, & محمد عمار تركمانية 2015)

1- متابعة سير العمل وتقيده بالأنظمة والتعليمات المرسومة وفق أهداف الخطط والبرامج في المؤسسة.

2- تحديد الانحرافات وبيان أسبابها في وقت يسمح بتصحيح خطوات العمل ووسائله، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد الحلول الناجعة.

3- التأكد من أن استخدام الموارد المادية والبشرية والتصرف فيها يتم وفق الخطط والبرامج المقررة.

4 – العمل على مبدأ التوفير في تكلفة التنفيذ في إطار نجاح الخطط والبرامج.

5- مراقبة تنفيذ القرارات والتعليمات وفق الأهداف.

6 – تحقيق العدالة والمحافظة على حقوق العاملين في المؤسسة.

خصائص التفتيش الإداري

يمتلك التفتيش الإداري عدداً من الخصائص الأساسية، ومن أبرزها: (بسطامي, & محمد 2020)

- وظيفة إدارية هامة: يعد التفتيش إجراء متابعة يُتّخذ لتحقيق كفاءة الوظائف الإدارية الأخرى.
- عملية مستمرة: يضمن أن الشركة تتبع المسار الصحيح من أجل تحقيق أهدافها المحددة مسبقاً عن طريق مراجعة الأداء الفعلي وتحسينه باستمرار.
- عملية ديناميكية: يكون مرن ليتغير وفقاً لاحتياجات وظروف الشركة.
- استشرافي : يسعى إلى تحسين الأحداث المستقبلية من خلال التجربة السابقة.
- وظيفة نهائية: لأنه يدخل حيز التنفيذ بمجرد اكتمال المهمة، إذ يحدد معايير الأداء قبل تعيين العمل للموظفين وبمجرد الانتهاء من العمل يُقارن أداء الموظفين بالأداء القياسي.

أنواع التفتيش الإداري

للتفتيش الإداري أنواع عديدة منها : التفتيش على الانتاج، والتفتيش على الجودة، والتفتيش على التكاليف، والتفتيش على أداء العاملين، ويمكن تصنيفها على الشكل التالي : (الخطيب, & محمد عرفان 2014)

أولا : التفتيش حسب أهدافه وموضوعاته :

– التفتيش الإيجابي: ويعني بالتأكد من أن الإجراءات تتم وفق الأنظمة والتعليمات المحددة للمؤسسة.

– التفتيش السلبي: ويهدف إلى اكتشاف الأخطاء بشكل مقصود دون الاهتمام بتوجيه وإرشاد وتنبيه العاملين إليها قبل وقوعها، أو تقديم الحلول المناسبة لمعالجتها عند وقوعها ، وتلافي تكرارها مستقبلا.

ثانيا : التفتيش حسب الفترة الزمنية للتنفيذ :

– التفتيش الوقائي: وهو عبارة عن عملية تسبق مرحلة التنفيذ، وتنحصر في تدقيق الخطط والبرامج في مراحل إعدادها، لمنع حدوث الأخطاء.

– التفتيش العلاجي: عملية تتم بعد التنفيذ لكل مرحلة من مراحل العمل، وتهدف إلى تقييم ما تم انجازه، والتعرف إلى الأخطاء – إن وجدت – وبيان الحلول المناسبة للتصحيح.

ثالثا: التفتيش حسب أنواع النشاطات:

– التفتيش على الأعمال الإدارية : ويهتم بمتابعة الأداء والتقييم المستمر لخطوات ومراحل الأعمال الإدارية ، والتأكد من تنفيذ الخطط والبرامج وفق التعليمات المقررة.

– التفتيش المحاسبية: ويهتم بالمراقبة على البيانات المالية من إيرادات ومصروفات حسب الأنظمة والتعليمات الخاصة بها.

– التفتيش القضائية: ويهدف إلى مساءلة المخالفين ومسببي الانحرافات في العمل ، وذلك من خلال السلطة الجزائية والقانونية.

– التفتيش الاقتصادية: ويهدف إلى التأكد من أن الاجراءات تتم وفقا للأنظمة والتعليمات بصورة اقتصادية تكفل تحقق أهداف المؤسسة.

– التفتيش حسب مصادرها :

أ– التفتيش الداخلي: ويعمل على تقييم خاص لكيفية تطبيق السياسات والاجراءات وأساليب تنفيذ الخطط والبرامج ومدى تحقيق أهدافها المقررة.

ب– التفتيش الخارجي: ويقوم به أجهزة مختصة ومستقلة، بما يضمن التزام المؤسسة بالقوانين والأنظمة والتعليمات لتحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها وخططها.

منهجية البحث

اتبع الباحث المنهج الإستقرائي التحليلي لرصد دور التفتيش الإداري في الوصل إلى التقدم في المؤسسات الحكومية المختلفة.

نتائج البحث

بناءاً على نتائج الدراسات السابقة والبحث استنتج الباحث أن التفتيش الإداري له دور كبير في الوصول إلى مراحل كبيرة من التقدم في مختلف المؤسسات الحكومية وذلك لأنه يعد من المرتكزات المهمة لضمان سير العمل بالشكل الصحيح وتقليل نسبة حدوث الأخطاء التي تؤثر في تقدم المؤسسة.

التوصيات

بناءاً على نتائج البحث يتم العمل بالتوصيات التالية :

- تعزيز مغهوم التفتيش الإداري في المؤسسات الحكومية
- العمل على تطور وسائل التفتيش الإداري لضمان سير العمل بشكل جيد داخل المؤسسات
- امتثال الموظفين داخل المؤسسات للتفتيش الإداري لأنه وسيله رئيسية لتطور المؤسسات

المراجع

الخطيب, & محمد عرفان. (2014). الرقابة الإدارية على تطبيق أحكام قانون العمل-تفتيش العمل دراسة مقارنة في القانونين الفرنسي والسوري في ضوء معايير العمل الدولية. Journal of Law/Magallat al-Huquq, 38(3).

بسطامي, & محمد. (2020). الرقابة الادارية و دورها في مكافحة الفساد الاداري في الجزائر.

عبيد, & محمود. (2018). أثر التّفتيش في الرّقابة على إنهاء عقد العمل في ظلّ قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة (2000م)" دراسة مقارنة" (Doctoral dissertation, An-Najah National University).

عبده قناوى, & إخلاص(2015). التفتيش و الإجراءات الإدارية كوسيلة لحماية المساهمين (Doctoral dissertation, جامعة الخرطوم).

غزال, & محمد عمار تركمانية. (2015). أحكام تفتيش العمل في قانون العمل القطري: دراسة وصفية وتحليلية على ضوء استراتيجية منظمة العمل الدولية بشان تفتيش العمل.

Meznad, S. تفتيش العمل و تحدياته في ظل التحولات الاقتصادية (Doctoral dissertation, Université de Mostaganem-Abdelhamid Ibn Badis).